مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.30 (NO. 123) 2024, pp. 36-49

متطلبات التحول التربوي لتدريس مقررات التربية الفنية في ضوء اقتصاد المعرفة

أ.م محسن سالم محمد
الجامعة المستنصرية ـ كلية التربية الاساسية
ا.د.سناء عبد الجليل الشريف
كلية التربية النوعية ـ جامعة الإسكندرية/ مصر الأستاذ المساعد الدكتور
حلمي محمد الفيل
كلية التربية النوعية – جامعة الإسكندرية/ مصر

مستخلص البحث

يرمي البحث الحالي إلى:

الكشف عن متطلبات التحول التربوي لتدريس مقررات التربية الفنية نحو اقتصاد المعرفة ، في كلية التربية الأساسية- الجامعة المستنصرية، للعام الدراسي 2020-2021، واعتمد الباحث المنهج الوصفي في بناء استمارة معايير تتضمن متطلبات التحول التربوي في ضوء اقتصاد المعرفة والتي من الممكن توظيفها لغرض تدريس مقررات التربية الفنية ، ولهذا الغرض اتبع الباحث في إعدادها الخطوات الآتية:

1. الاطلاع على الأدبيات التربوية وعلاقتها باقتصاد المعرفة.
2. استند الباحث في تقسيم المجالات الرئيسية الى عناصر العملية التعليمية المؤلفة من (معلم، متعلم، منهج).

وتوصل الباحث الى النتائج التالية :

1. اتفق الخبراء على الصدق الظاهري ومدى مواءمته لطبيعة مقررات التربية الفنية ومدى تحقيقه لمبدأ التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة.
2. اشتمل الأنموذج العام على عناصر التصميم التعليمية المتمثلة بـ(المدخلات- العمليات - المخرجات).

الفصل الاول

أولاً: مشكلة البحث:

إن العصر الذي نعيشه مليء بالتحديات التي تواجه الإنسان فكل يوم تظهر على مسرح الحياة معطيات جديدة وفكر جديد وأساليب ومهارات وآليات جديدة للتعامل معها بنجاح، أي أنها بحاجة إلى إنسان مبدع ومبتكر، بصيرته نافذة، قادرة على تكيف البيئة وفق القيم والأخلاق والأهداف المرغوبة، وليس التكيف معها فقط، ولا يتحقق من دون ذلك تربية تواكب متطلبات العصر، وتستشرق آفاقه المستقبلية.

بزغت في القرن الحادي والعشرين مبادئ اقتصادية جديدة للاقتصاد المعرفي تقوم على خصخصة النشاط الاقتصادي، واعتبرت التعليم هو السبيل الأمثل للاستثمار الحقيقي لإعداد المتعلمين لمواجهة المتغيرات المتسارعة الزمن والحياة الثقافية والتعليمية والسياسية والاقتصادية، لذا على المؤسسات التربوية التعليمية استشراق حاجات المستقبل التعليمية، والنظر إلى مستقبل التربية والارتقاء بمستوى المعلم والنهوض بمهنة التعليم مما جعل مكانة المعلم وصورته هي من الأهمية حيث يجب أن نوليها الاعتبار المناسب من حيث الإعداد قبل الخدمة وأثنائها، وقد ادرك العالم المتقدم دور المعلم إذ اعتبره رجال الفكر الأمريكيون مفتاح التفوق على العالم إلى جانب المنهاج المناسب وعلى المعلم أن يمتلك رؤية تعبر عن مستقبل الطلبة للوصول إلى أعلى مستوى من التحصيل والتفوق والقدرة على التفكير العلمي. (الهاشمي، والعزاوي، 2010، ص47)

ولقد قامت العديد من الدول بوضع خطط وبرامج جديدة للنظام التربوي والتعليمي وجعل الحاسوب وشبكة الإنترنت عنصرا أساسيا في المنهج التعليمي، ومن ثم التركيز على المواد المعتمدة على المعلوماتية والمعارف الجديدة عبر المناهج والمقررات الدراسية إذا أن هذه المعارف تمثل الأساس للنظام التربوي والتعليمي التي يتطلبها الاقتصاد الجديد عندما تبدأ بتشكيل عقول المتعلمين وتوجيه اهتمامهم بل هي التي تحفز الإلهام لديهم فإذا ما استطاعت المدرسة أن تكون المشع الأول للمعرفة فأنها مؤسسة لتحسين التعليم والتعلم.

لذا فإن التحول نحو اقتصاد المعرفة لابد أن ينطلق من إصلاح النظام التربوي التعليمي بشكل عام والمدرسة بشكل خاص ومن هنا ظهرت مشكلة الباحث التي تتمثل بالتساؤل الاتي:

ما متطلبات التحول التربوي لتدريس مقررات التربية الفنية في ضوء اقتصاد المعرفة؟

ثانياً: أهمية البحث:

تمثلت أهمية البحث الحالي بالنقاط التالية:

1. إحداث تغييرات نوعية في المناهج والمقررات التربوية والتعليمية لتدريس التربية الفنية.
2. تطوير البنية التحتية للتربية الفنية ضمن مؤسسات النظام التربوي التعليمي الجديد.
3. رفع كفاءة النظام التربوي والتعليمي لتحقيق مخرجات التربية الفنية تتوافق مع متطلبات اقتصاد المعرفة.

ثالثاً: أهدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى:

التعرف على متطلبات التحول التربوي لتدريس مقررات التربية الفنية نحو اقتصاد المعرفة.

رابعاً: حدود البحث:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على الكشف عن متطلبات التحول التربوي لتدريس مقررات التربية الفنية نحو اقتصاد المعرفة.

الحدود المكانية: طلبة قسم التربية الفنية ـ كلية التربية الأساسية ـ الجامعة المستنصرية.

الحدود الزمانية: العام الدراسي 2020-2021.

خامساً: تحديد المصطلحات:

1. التحول التربوي:

ويعرفه الباحث: هو الانتقال من التعليم التقليدي المعتمد على بيئة صفية تقليدية إلى التعليم المعتمد على إنتاج المعرفة بطرائق تكنلوجية قائم على مقررات ومناهج هادفة تحقق مخرجات تعليمية تنسجم مع متطلبات اقتصاد المعرفة

2. اقتصاد المعرفة:

يعرفه الهاشمي بأنه: نظام قائم على الوسائل التقنية والبحث العلمي للإفادة من قدرات الأفراد بأعمارهم المختلفة بوصفها الثورة الاقتصادية الفاعلة للتمكن المعرفي الوظيفي تطويرا للحياة الوطنية والإنسانية باكتساب المعرفة واستخدامها وإنتاجها. (الهاشمي، 2007، ص176)

ويعرفه الباحث: هو توظيف العقل البشري، والبحث العلمي لأحداث تغيير استراتيجي في المعرفة قائم على الابتكار وتحديث البرامج التعليمية لتحقيق اقتصاد مبني على المعرفة وصولا للتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي المتكامل.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.30 (NO. 123) 2024, pp. 36-49

الفصل الثاني

التحول التربوي في ظل اقتصاد المعرفة

أولاً: مفهوم ومبررات التحول التربوي:

عمدت دول عدة إلى وضع خطط وبرامج جديدة لنظامها التربوي والتعليمي وجعل الحاسوب وشبكة الإنترنت عنصراً أساسياً من عناصر المنهج التعليمي، ومن ثم التركيز في المواد المعتمدة على المعلوماتية والمعارف الجديدة عبر المناهج والمقررات الدراسية؛ كونها تمثل الأساس للنظام التربوي والتعليمي في تحوله نحو الاقتصاد المعرفي، الذي يهدف إلى تشكيل عقول المتعلمين وتوجيه اهتمامهم نحو الإلهام و تحفيزه؛ إذ أن المدرسة اذا استطاعت أن تكون المنتج الأول للمعرفة فأنه مؤشر لتحسين التعليم والتعلم، ولذلك فان التحول نحو اقتصاد المعرفة لابدَّ أن ينطلق من إصلاح النظام التربوي والتعليمي بنحوٍ عام، والمدرسة بنحوٍ خاص، ولذلك ظهرت مدرسة المستقبل أو ما يطلق عليها بالمدرسة الذكية (Intelligent School) كأساس لتطوير التعليم بنحوٍ عام، والذي يهدف إلى خلق مجتمع متجانس من المتعلمين وأولياء الأمور والمعلمين والمدرسة، وكذلك المدارس بعضها مع البعض الآخر بالاستناد إلى تكنلوجيا المعلومات والاتصالات لتحديث العملية التعليمية ووسائلها التربوية التي تعتمد على نظام التعليم الإلكتروني. (مايروس، وآخرون، 2006، ص21)

وتأسيسا على ما تقدم يرى الباحث أن التحول التربوي والتعليمي يعني الانتقال بالعملية التربوية التعليمية من التعليم التقليدي إلى التعليم المعتمد على إنتاج المعرفة من خلال اعتماد النظام الإلكتروني، وإعداد مقررات ومناهج هادفة تحقق مخرجات تعليمية تنسجم مع متطلبات التحول التربوي الجديد نحو الاقتصاد المعرفي. وقد ظهرت مبررات عدة لهذا التحول منها ما أشارت إليها دراسة الزامل ودراسة موسى حيث صنفت هذه المبررات إلى مبررات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وثقافية وكالآتي:

1- المبررات الاجتماعية وتشمل ما يلي:

أ. سهولة الوصول إلى المعرفة والتعامل معها.
ب. استعمال اكثر لتقنية المعلومات للوصول إلى القواعد المعرفية.
ج. إعداد متعلمين قادرين على ابتكار المعرفة وتوظيفها.
د. تحقيق تكافؤ الفرص والقضاء على الفوارق الطبقية.
ه. المحافظة على الوقت والانتفاع به في كل المجالات.
و. التواصل مع المتغيرات بما يتلاءم وحاجات العصر.
ز. التوسع في استعمال تقنية المعلومات لمتطلبات الحاجة الاجتماعية.

2- المبررات الاقتصادية وتشمل ما يلي:

أ. اعتماد المعرفة بدل رأس المال المادي على مستوى الاقتصاد القومي.
ب. بناء قدرات العاملين في القطاع الاقتصادي بما يلائم احتياجات العصر.
ج. التغلب على المعوقات التشريعية والسياسية لجلب الاستثمارات الخارجية.
د. الانتقال من العمالة المتدنية المهارة إلى العمالة عالية المهارة.
ه. القدرة على التعامل مع التقنيات الجديدة كالحاسوب وتطبيقاته في العمل.
و. الدخول في المنافسة المفتوحة ووفقا للمعايير الدولية لجودة الخدمات والمنتجات.
ز. اعتماد مقررات دقيقة عالية المستوى لتساعد المتعلم على الالتحاق بمهنة أو وظيفة معينة.
ح. ادراك الحراك الاقتصادي والسيطرة عليه من خلال الوسائل التكنولوجيا.

3- المبررات السياسية وتشمل ما يلي:
أ. إسهام المعرفة في التعاون الدولي.
ب. بناء فرد قادر على حماية خصوصيته.
ج. بناء عقل منتج بديل للعقل المستهلك.
د. بناء جيل قادر على تحمل المسؤولية في المجتمع الجديد.
4- المبررات الثقافية وتشمل ما يلي:
أ. جعل المؤسسات التعليمية وحدات لإنتاج المعرفة وتوليدها.
ب. النمو السريع للمعرفة وظهور دراسات وفروع جديدة ومنتجات جديدة.
ج. استعمال التقنيات الحديثة في تقديم التعلم النوعي، وتحسين المقررات التعليمية.
د. حث المتعلمين على التعلم الذاتي المستقل وذلك من خلال اعتماد المصادر المتنوعة.
ه. نشر ثقافة عامة ذات مستوى عال يؤهل المتعلمين للتعلم مدى الحياة.
و. توثيق المعرفة في وثائق و برمجتها وفق قواعد معينة.
ز. تنظيم الأفكار والمعلومات وربطها بما يسمح بحرية التعبير وإبراز المواهب والقدرات.
ح. تنمية القدرة على التعاون وإتقان مهارات الاتصال.
ط. استعمال تكنلوجيا المعلومات في العملية التربوية والتعليمية كأدوات للتعلم الفردي والجماعي.
ي. إتقان التعامل مع الحاسوب وملحقاته لجميع المعلومات وتفسيرها.
(الزامل، 2008، ص8-19)(موسى، 2006، ص69-75)

فضلاً عن ذلك يرى الباحث أن هناك مبررات أخرى غير ما تقدم ذكره وهي المبررات البيئية:
1- توفير بيئة تعليمية غنية ومحفزة للتعلم تهيئ ظروفاً مناسبة لتعلم الطلبة جميعهم، وضمان حدوث تفاعل إيجابي، حتى لا تكون التربية اقرب إلى الترويض.
2- عرض المحتوى من خلال مواقف حياتية وتقريب المفاهيم المختلفة من الواقع الاجتماعي للطلبة، لمساعدتهم في حل المشكلات التي تواجههم في الحياة عن طريق تطبيقهم للمعرفة في مواقف حياتية مشابهة.
3- تحديد أدوار جديدة للمعلم يسعى من خلالها إلى زيادة فعالية التعليم لدى الطلبة، لتحقيق نتاجات تعليمية تعلمية مقصودة.
4- تنويع استراتيجيات التدريس لتتناسب مع حاجات الطلبة وقدراتهم، لضمان تفاعلهم جميعاً مع الموقف التعليمي التعلمي.
5- تنويع استراتيجيات التقويم لضمان معرفة الصعوبات التي تواجه الطلبة في أثناء تنفيذ العملية التعليمية والعمل على معالجة نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة.

ثانياً: أهمية التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة:

تنطلق أهمية المعرفة من الزيادة المستمرة والسريعة في استخدام مضامين المعرفة ومعطياتها في مجالات عدة وخاصة في الإنتاج السلعي والخدمي والنشاطات الاقتصادية أخرى، وتعد الأساس للابتكارات والاختراعات التكنولوجية، إذا أن التكنولوجيا هي نتاج العلم والمعرفة وينتج عنها تكوين رأس مال معرفي وكذلك الزيادة المستمرة في إعداد العاملين في مجالات المعرفة المستحدثة والتي تحتاج إلى مهارات وقدرات عالية التخصص، وللمعرفة خصائص عدة هي:
1- إمكانية امتلاك المعرفة: أي أنها متاحة لكل فرد ولا تقتصر على أفراد معينن.
2- إمكانية توليد المعرفة: أي أن المعرفة هي نتاج البحث العلمي والتحليل.
3- إمكانية تخزين المعرفة: أي أنها يمكن خزنها بطرائق عدة منها الورق أو الحاسوب.

4- إمكانية موت المعرفة: أي أن المعرفة عند إخفائها أو موت من يمتلكها تكون قد اندثرت.
5- إمكانية تصنيف المعرفة: حسب مجالات متعددة كالضمنية والظاهرة.
6- إمكانية تقاسم المعرفة: من خلال نشر المعرفة وانتقالها عبر العالم.
7- المعرفة لا تستهلك بالاستعمال، بل تتطور وتتولد بالاستعمال.

ومما تقدم ذكره من خصائص المعرفة يتضح لنا أهمية الاقتصاد المعرفي والتي يمكن أن نجملها بالتالي:

1- الإسهام في تحسين الأداء (الذي يقود إلى رفع الإنتاجية).
2- الإسهام في زيادة الإنتاج والدخل القومي.
3- الإسهام في توفير فرص للعمل، خاصة الأعمال ذات الخبرات العالية المستوى.
4- الإسهام في إحداث التجديد والتطوير للنشاطات الاقتصادية.
5- الإسهام في تحقيق تغييرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد.
6- الإسهام في توفير الأساس الضروري التوسع في الاستثمار.
7- الإسهام في التخفيف من قيد الموارد التقليدية وإضافة استعمالات جديدة للموارد المعرفية.
8- تعد متضمنات اقتصاد المعرفة الأساس لتوليد الثروة وزيادتها وتراكمها.

(القيسي، 2011، ص18-19)

مما تقدم ذكره يتبين أن اقتصاد المعرفة أصبح أداة رئيسة تقود إلى مزيد من القوة والتقدم، والقدرة في جميع المجالات، وقد تعاظمت أهمية المعرفة في الاقتصاد كونها السمة الأساسية المميزة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين، وقد ظهرت أهمية التعليم وإسهامه في بناء المجتمع وتطويره، وفي تنمية وتطور اقتصاد المعرفة، من خلال الآتي:

1- إحداث التطور العلمي والتكنولوجي وهو الأداة الهامة في اقتصاد المعرفة.
2- تزويد العاملين والمتدربين بالمهارات والمعلومات التي تحقق إنتاجية أكبر، وتحقيق التنمية والتطور الذي تطمح له جميع المؤسسات.
3- توفير المهارات والقدرات الإدارية التي تؤدي إلى تحقيق الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة.
4- توفير المعلومات والمعارف التي تسهم في زيادة درجة وعي وثقافة الفرد.
5- زيادة الطلب على المعارف والمهارات الأعلى، وهذا ما يوفره التعليم العالي.
6- تحسين المستوى المعيشي والمستوى الصحي وزيادة الرفاهية.

ومن ملامح اقتصاد المعرفة الاهتمام بالتعليم، لذا أصبح من الأهمية بمكان تطوير النظام التعليمي بما يوائم هذا العصر بتفصيل الأنماط الحديثة للتعلم والتوظيف العلمي للمعرفة، والشكل التالي يبين أثر الاستثمار في التعليم الإلكتروني في اقتصاد المعرفة:

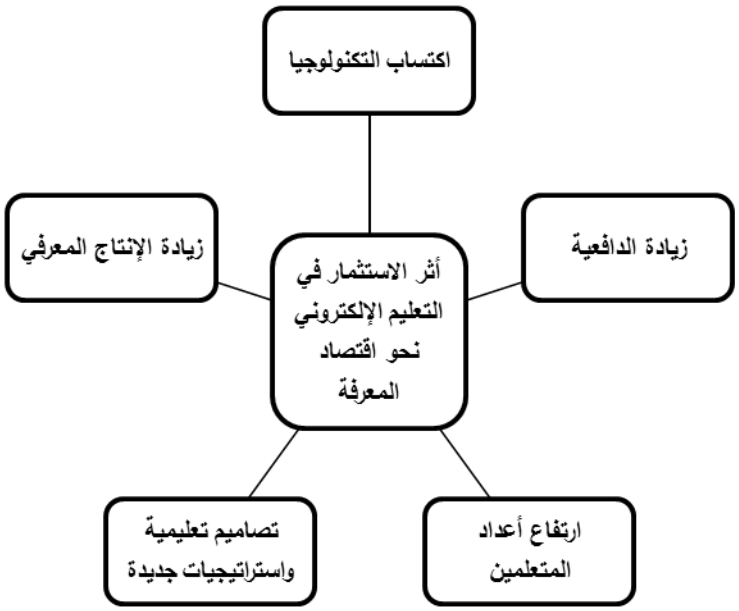

الشكل (1) يوضح أثر الاستثمار في التعليم الإلكتروني نحو اقتصاد المعرفة (من تصميم الباحث) (الطحان، 2014، ص103)

ثالثاً: أهداف التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة:

وكما أن للتحول التربوي أهميته التي ذكرت سابقاً فكذلك له أهدافه الخاصة والتي أشارت لها العديد من المصادر وهي كالاتي:

1- مراجعة سياسات وأهداف واستراتيجيات النظام التربوي والتعليمي، ووضع نموذج جديد يتوافق مع متطلبات العصر.
2- إحداث تغييرات نوعية في المناهج والمقررات التربوية والتعليمية.
3- تطوير البنية التحتية لمؤسسات النظام التربوي والتعليمي.
4- تطوير الخبرات المؤسسية التي تدير النظام التربوي لتحقيق الأهداف المنشودة.
5- رفع كفاية النظام التربوي والتعليمي لتحقيق مخرجات تتوافق مع متطلبات اقتصاد المعرفة.
6- استعمال العلوم والمعارف وتطبيقها في الواقع.
7- بيان الأهداف العملية المستقبلية لسوق العمل في المناهج.
8- إثارة دافعية المتعلمين للعمل اليدوي.
9- تهيئة المتعلم لمواجهة التحديات المستقبلية، والتركيز على الأهمية القصوى لدمج التقنية في التعليم والتدريب المهني والفني.
10- تطوير نظام التعليم والتدريب، والتأكيد على تضمين المناهج والمقررات التربوية والتعليمية مهارات العمل الجماعي. (جميل، الراميتي، 2006، ص321-322)
11- توفير فرص عمل للمشرفين القائمين على تعليم وتدريب المتعلمين.
12- تعريف المتعلمين بالدراسات المهنية والتدريبات الفنية المتوافرة في المجتمع للاستفادة منها.
13- تنمية طاقات المتعلمين واستثمارها للاستفادة منها وبما يكفل توازن الشخصية.
14- القدرة على التعلم بسرعة، وامتلاك المهارات اللازمة لذلك.

15- إتقان لغات متعددة ليتمكن من العملجميل في بيئات مختلفة.
16- القدرة على العمل ضمن فريق، وإتقان مهارات الاتصال.
17- القدرة على جمع المعلومات، واستخدامها في الواقع العملي.
18- إتقان التعامل مع تقنية المعلومات والحاسب وتطبيقاته في العمل.
19- القدرة على إدارة العمل في بيئات تقليدية وافتراضية. (شرابي، 1993، ص106-107)

تأسيسا على ما تقدم يرى الباحث أن أهم أهداف التحول نحو اقتصاد المعرفة هو الانتقال بالتعليم من الاهتمام بالكم إلى الاهتمام بالنوع (نوعية المقررات والمناهج التعليمية)، فضلاً عن انتقال المتعلم من مستهلك للمعرفة إلى منتج لتلك المعارف، وإتاحة الفرصة لإظهار الثقافة المحلية، وعدم العزلة عن العالم، وكذلك توجيه المتعلم بالاستمرار في التعليم المستمر والاهتمام بنشر المعارف من خلال الشبكات الإلكترونية.

رابعاً: متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة:

لاشك أن اقتصاد المعرفة يتضمن تحولات في المجالات كافة، وكانت هذه التحولات واسعة في مجال التربية والتعليم، لذا سيتم الإشارة إلى أهم هذه المتطلبات للتحول نحو اقتصاد المعرفة وكما يلي:

1- إنتاج المعرفة:

يجب أن لا يكون هدف التعليم تحصيل المعرفة فقط، وإنما استخدام هذه المعرفة في حل المشكلات الآنية والمستقبلية، وتسهم بنحو إيجابي في بناء صرح التحضر العلمي والتقني ورفد دعائم التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وهذا يتطلب تحولاً في استراتيجيات وطرائق التعلم التي تجعل من المعلم محور العملية التعليمية، ولا يعني هذا إهمال استراتيجيات وطرائق التعليم التي يجب أن تتبع في مراحل التعليم العام، بل يعني ضرورة التركيز على المفاهيم الأساسية للمواد التعليمية دون الحشو والتفاصيل، ومن ثم الحصول على المعلومات المرتبطة بهذه المواد التعليمية من خلال مصادر التعلم في اسرع وقت وبأقل جهد. (Martin and Etzkowitz, 2005, p54)

ومن هذه الاستراتيجيات والطرائق هو التعليم الذاتي الذي يعد من أهم أشكال التعليم الإلكتروني ويقوم على النشاط الذاتي للمتعلم، ويحرص على تقديم تعلم يتوافق مع قدراته، ويراعي الفروق الفردية بين المتعلمين، وكذلك يهتم بتحليل الخبرات السابقة للمتعلم ومعرفة افضل سبل عرض المحتوى، وتقديم أنشطة متنوعة تعتمد على فاعلية وانتقال أساليب التشخيص. (فارس، 2000، ص37)

وتكمن أهمية التعلم الذاتي في ما يلي:

1- انخفاض كلفة التعليم.
2- إتقان المهارات والخبرات اللازمة للتعلم مدى الحياة.
3- حرية اختيار ترتيب الموضوعات.
4- حرية اختيار طريقة التعلم.
5- تدريب المتعلم على حل المشكلات.
6- تحقيق تعلم يتناسب مع قدرة المتعلم. (القرني، 2009، ص36-47)

أما أساليب التعلم الذاتي فتتمثل فيما يلي:

1- الحاسوب وبرامج التعليم.
2- أشرطة الفيديو والأفلام التعليمية.
3- الأقراص الليزرية وشاشات العرض الخاصة بها.
4- الأندية العلمية.
5- المكتبات الإلكترونية.

6- طريقة المشروعات التعليمية.
7- أشرطة التسجيل (الكاسيت) وتستعمل في تعلم اللغات.
8- التعلم التعاقدي.
9- الوسائط المتعددة.
10- التعلم التكاملي.
11- التعلم بالمشاركة.
12- التعلم بالمراسلة. (الجهيني، 2011، ص82)

2- اللامركزية الإدارية:

التحول نحو اللامركزية في الإدارة أو المؤسسة الأكاديمية والتي تعني منح المديرين والمعلمين والإداريين والمتعلمين الحرية في صنع القرارات المتعلقة بالعملية التربوية والتعليمية من إصلاح المناهج أو الاستثمار في بعض الموارد المتاحة ويسمى أيضا بالتمكين الإداري (Managerial empowerment) الذي يعني توفير قدر كاف من المرونة لتكييف البرامج والأدوات المعرفية للمدرسة دون تدخل مباشر من الإدارة الأعلى وقد ازدادت أهمية الإدارة الذاتية للمدارس والجامعات مع تطور اقتصاد المعرفة وتعدد بيئات التعلم فازدادت الضغوط للاتجاه نحو اللامركزية في إدارة مؤسسات التربية والتعليم مما يؤكد أن الإدارة الذاتية (لا مركزية التعلم) وسيلة أساسية في عملية اتخاذ القرار واستغلال الموارد المتاحة لتلبية احتياجات التعليم والتعلم، كذلك أن هذه الإدارة لا تهدف لتحسين العملية التعليمية فحسب بل تهدف أيضاً إلى ضمان توجيه الأطر التربوية والتعليمية بالمستقبل، نحو نموذج التعليم والتعلم الجديد المرتبط بالمعرفة. (القاضي، 2008، ص54)

وتحقق الإدارة الذاتية للمؤسسة الأكاديمية فوائد عديدة منها:

1- الالتزام التنظيمي والمهني للمعلمين والإداريين.
2- قدرة المتعلمين على استيعاب أعلى للمقررات التعليمية.
3- استجابة المؤسسة لاحتياجات ومطالب المجتمع.
4- المشاركة بين المعلم والمتعلم في التعليم.
5- استمتاع المتعلمين بالتعلم المستمر.
6- تطوير المناهج، وخلق فرص للمتعلمين للتعلم المستمر. (القاضي، 2008، ص9)

ومن خلال مؤشرات التحول نحو اللامركزية في الإدارة نلاحظ وجود خصائص لإدارة مدرسية أو جامعية ذاتية ناجحة والتي من خلالها تنجز المدرسة والجامعة الأهداف المرسومة لها، وهي:

1- تقاسم المسؤوليات بين المدير والإداريين والمعلمين.
2- الاعتماد على المسألة والمحاسبة في تقويم تنفيذ المهام.
3- إعطاء دور كبير للآباء وأولياء الأمور في المشاركة في اتخاذ القرارات اللازمة.
4- تيسير وتسهيل نمط التعليم لخلق مهارات وقدرات لدى المتعلم.

3- التعلم للعمل:

أن اقتصاد المعرفة يقتضي أن تنسجم مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل المتغير باستمرار ويعظم من قدرته على مواجهة التغير الحاصل في هذه السوق والتنبؤ به قبل حدوثه، وتوفير تسهيلات التدريب الملائمة لمتطلباته وتنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته.

(آدم، 2006، ص106-107)

وتمثل الموارد البشرية عاملاً مهماً في مجالات الإنتاج والمنافسة في الاقتصاد العالمي، وكما تعد من المميزات المعتمدة في الجودة والإنتاجية الخاصة للتجارة العالمية، وعليه يجب أن يساعد التعليم

المتعلمين على تنمية مهارات وخبرات عالية ليكونوا مستعدين لأداء مهمات يتطلبها الاقتصاد الجديد، وكذلك يجب أن يعمل التعليم على تحسين مهارات العمل الجماعي، وأن تكرس المؤسسة الأكاديمية جهودها لخدمة التنمية البشرية بمد عقول تتطلبها سوق العمل.

(Halsey and others, 1997, p174)

ويمكن تحديد متطلبات عصر اقتصاد المعرفة أو ما يسمى بعصر التنمية البشرية بما يلي:

1- إكساب جميع الأفراد المهارات الجديدة ليكونوا قادرين على التعامل مع مستحدثات العصر التكنولوجي.

2- تنمية التفكير الإبداعي، وهو التفكير الذي يمكن أن يضيف جديدا في المجال الذي يعمل فيه الفرد (المتعلم).

3- جعل المتعلم أو الفرد قادراً على التكيف مع المستجدات والظروف الجديدة في سوق العمل.

4- إعداد أفراد المجتمع وجعلهم قادرين على إنتاج المعرفة، وتكون مهمة العقل البشري هي تحويل المعلومات إلى معارف، واستعمالها في حل المشاكل.

5- التأكيد على إنجاز مهام العمل ضمن فريق، إذ لم يعد العمل الفردي كفيلاً بتحقيق حل لقضايا الحياة العصرية وهذا لا يتحقق إلا بالتعليم والتعلم والتدريب والممارسة.

(مكي، 2004، ص13-14)

4- التعليم المستمر:

هو عملية مستمرة لا تقتصر على مرحلة معينة من العمر، لذلك يجب التأكيد على الدور المركزي لتطوير المتعلمين من خلال التعلم الدائم والممارسة المصحوبة بالتغذية الراجعة والانعكاس الإيجابي والتحسن في الأداء المؤسسي من خلال عمل جماعي هادف.

(Winger, 1998, p85)

وتتمثل آليات التحول نحو المؤسسة الأكاديمية دائمة التعلم في الاهتمام بالمتعلمين وتطوير قدراتهم على العمل بكفاية وفاعلية، والاعتماد على سرعة البديهة و الذكاء المعرفي في تقديم خدمات تتفق مع رؤى وأهداف اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال التركيز في:

1- العمل كفريق واحد.

2- التركيز في التعلم التعاوني.

3- التركيز في المناقشات الجادة.

4- بحث مشكلات المتعلمين ومعالجتها.

5- بحث التقدم الحاصل في التعلم والعمل. (جرجيس، 2007، ص72)

5- التعلم المجتمعي:

هو الأنشطة التعليمية التي تستهدف تحسن جودة التعليم والتي تنفذ من خلال شراكة فعالة وإيجابية بين المجتمع ومؤسساته لضمان استمرار هذه الأنشطة، وتضافر الجهود الحكومية، والمجتمعية لتقديم المساهمات الضرورية لإحداث تحسين في العملية التربوية والتعليمية، وهناك أهداف للتعليم المجتمعي تتمثل بما يلي:

1- تعبئة المجتمع في أنشطة التعليم واستثمار قدراته في دفع العملية التربوية والتعليمية وزيادة فاعلية الأداء.

2- تنمية المهارات المتعددة للنهوض بخدمة المؤسسة الأكاديمية والعملية التعليمية.

3- مد الخدمات التربوية والتعليمية لجميع أجزاء الدولة.

4- مواجهة الأمية والقضاء على ظاهرة التسرب في المدارس والضعف في المؤسسات الأكاديمية.

5- مقاومة بعض العادات والتقاليد التي تحد من تمكين المتعلمين من التعليم.
6- ترغيب التعليم من خلال اعتماد برامج تتناسب وقدرات المتعلمين وظروفهم وتمكنهم من الاستفادة من المهارات الحياتية والتعليمية.
7- تنمية أعضاء المؤسسات الأكاديمية التعليمية، من إداريين وتدريسيين وطلبة، من خلال مسايرة متغيرات العصر ومتطلباته باستمرار.
ومن الجدير بالذكر أن التحولات التربوية والتعليمية تتطلب توفر بيئات تعليمية وتعلمية متعددة تدفع بالتحولات نحو تحقيق الأهداف المنشودة، إذ أن هذه البيئات هي التي تخلق الدافعية لدى المتعلم بان يستمر في طريقة إنجاز ما هو مطلوب منه، ويشعر بالالتزام تجاهه، والثقة في النفس، والمسؤولية والإيجابية تجاه الغير.

الفصل الثالث
منهجية البحث وإجراءاته

يتضمن هذا الفصل عرضًا لمنهج البحث والإجراءات التي يتطلبها البحث ، ومن أجل الوصول إلى تحقيق هدف البحث فلا بُد من اعتماد منهج ملائم، ويتناسب مع طبيعة البحث وعلى النحو الآتي:

أولاً- منهج البحث:
اعتمد الباحث المنهج الوصفي كونه المنهج المناسب وعنوان البحث واجراءاته.

ثانياً- مجتمع البحث:
يتحدد مجتمع البحث الحالي بأساتذة التربية الفنية في الجامعات العراقية التي فيها قسم التربية الفنية (كليات التربية الاساسية – كليات الفنون الجميلة).والبالغ عددهم (25) من حملة لقب(استاذ، استاذ مساعد) في الجامعات العراقية

ثالثاً- عينة البحث:
تمثلت عينة البحث الحالي بأساتذة التربية الفنية والبالغ عددهم (25) من حملة الالقاب (استاذ دكتور ، استاذ مساعد دكتور)

رابعاً- أداة البحث:
تم بناء استمارة معايير تتضمن متطلبات التحول التربوي في ضوء اقتصاد المعرفة والتي من الممكن توظيفها لغرض تدريس مقررات التربية الفنية كما في ملحق(1)، ولهذا الغرض اتبع الباحث في إعدادها الخطوات الآتية:
3. الاطلاع على الأدبيات التربوية وعلاقتها باقتصاد المعرفة.
4. استند الباحث في تقسيم المجالات الرئيسية على عناصر العملية التعليمية المؤلفة من (معلم، متعلم، منهج).
أ. اعد الباحث مجموعة من الفقرات خاصة لكل عنصر من عناصر العملية التعليمية والتي بلغ عدد فقراته الكلية (34) فقرة موزعة بواقع (13) فقرة لعنصر المتعلم و(11) فقرة لعنصر المعلم و(10) فقرات لعنصر المنهج.

- **صدق الأداة:**

عمد الباحث إلى التحقق من صدق الأداة وذلك من طريق اعتماد أحد أنواع الصدق وهو الصدق الظاهري الذي يعرف بأنه الشكل العام للأداة ومدى انتمائها للمجال أي أن تتلاءم مع الغرض منها ، ويتم التأكد من هذا الصدق بالفحص الظاهري لمجالات ومؤشرات الأداة ويتمثل في وضوح البنود وعلاقتها بالسمة التي تقسها ويقرر ذلك متخصصين. (الفيل، 2018، ص235)

ومن أجل التحقق من صدق الأداة عرضت الاستبانة على عدد من الخبراء والمختصين التربويين ملحق (2) واعتمد الباحث نسبة اتفاق (80%) كحد لقبول كل فقرة وقد وتم تعديل بعضها تبعا للملحوظات التي أبداها الخبراء والمختصون وقد أجمع الخبراء على تحقيق الصدق في الفقرات وبذلك أصبحت الأداة بمجالاتها وفقراتها جاهزة بشكلها النهائي ملحق (3).

الفصل الرابع

نتائج البحث

أولاً: النتائج

ثانياً: الاستنتاجات

ثالثا: التوصيات

رابعا : المقترحات

أولاً- النتائج:

1- اتفق الخبراء على الصدق الظاهري ومدى مواءمته لطبيعة مقررات التربية الفنية ومدى تحقيقه لمبدأ التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة.

2- اشتمل الأنموذج العام على عناصر التصميم التعليمية المتمثلة بـ(المدخلات- العمليات - المخرجات).

3- اشتمل الأنموذجان النظري والعملي على مهارات التدريس الأساسية (تخطيط، تنفيذ، تقويم) وكذلك العناصر الفرعية المنبثقة من كل عنصر أساسي فضلاً بما يحققها إلكترونياً. واتفقت مع عناصر النماذج الإلكترونية التي اطلع عليها الباحث.

ثانياً- الاستنتاجات :

استنتج الباحث

1. ان اعتماد الاقتصاد المعرفي لتدريس مقررات التربية الفنية له اثر كبير في توفير معرفة دقيقة واطلاع واسع للطالب عن المقررات .

2.توفير تكنلوجيا المعرفة له دور في اكساب الطالب معرفة واسعة عن المقررات التي يدرسها .

ثالثاً : التوصيات:

1. العمل على إيجاد مكتبة افتراضية تضم مؤلفات ومراجع معرفية إثرائية خاصة بمقررات التربية الفنية.

2. العمل على توفير كافة متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة من أجهزة حاسوب ومختبرات، وتدريب الأساتذة والطلبة على كيفية استعمالها بنحو يحقق الهدف المراد للتحول نحو اقتصاد المعرفة.

3. العناية بالجانب التطبيقي للمقررات وذلك من طريق تعزيزها بأنشطة تعمل على جعل موقف المتعلم إيجابياً وليس متلقيا سلبيا، بالنحو الذي يقود إلى التكامل بين الجانب النظري للمقرر وتطبيقاته العملية.

4. الوقوف على الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال إعداد المقررات الدراسية وبرامج إعداد أعضاء هيئة التدريس والإفادة منها، لاسيما تلك المرتبطة باقتصاديات المعرفة وتكنولوجيا المعلومات.

5. تحقيق التوازن في المقررات الدراسية التي يدرسها الطالب المدرس داخل كليات التربية العلمية والثقافية والمهنية، وبما يتوافق ومتطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة.

رابعاً ـ المقترحات:

1. توظيف الأنموذج في تدريس مقررات التربية الفنية أو في مواد أخرى.
2. اعتماد الأنموذج في إعداد مقررات إلكترونية أخرى.

بناء نماذج أخرى لمقررات دراسية على وفق التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة.

المصادر :

1- آدم، عصام الدين برير (2006): التخطيط التربوي والتنمية البشرية، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات.
2- جرجيس، أشرف أنور (2007): المشاركة المجتمعية والتعليم المجتمعي، متاح على الرابط في 20/ 12 /2011، http//www.dahcha.com
3- جميل، محمد جهاد، والراميتي، فواز فتح الله (2006): مدرسة المستقبل، مجموعة رؤى وأفكار ودراسات معاصرة، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات.
4- الجهني، محمد فالح (2011): تمكين مديري المدارس بالصلاحيات، مزايا ومتطلبات ومزالق، مجلة المعرفة، العدد(192)، على الرابط التالي:WWW.almarefh.org.
5- الزامل، محمد عبد الله (2008): تصور مقترح لمواجهة بعض مشكلات المرحلتين الابتدائية والمتوسطة في المملكة العربية السعودية في ضوء صيغة التعليم الأساسي (دراسة مستقبلية)، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الملك سعود السعودية.
6- شرابي، هشام (1993): النظام الأبوي وإشكالية التخلف المجتمع العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
7- الطحان، جاسم محمد علي (2014): التعليم الإلكتروني آفاق حديثة لتطوير الأداء الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة.
8- فارس، نجلاء محمد (2000): أشكال التعليم الإلكتروني وأنماط التفاعل المختلفة، كلية التربية النوعية، جامعة جنوب الوادي، مصر.
9- القاضي، نجاح (2008): أبعاد التمكين الإداري لدى القادة التربويين في الجامعات الحكومية في إقليم الشمال وعلاقته بالتدريب الإداري، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.
10- القرني، علي سعيد عبد الله (2009): التعليم الذاتي وعلاقته بتكنولوجيا التعليم، كلية التربية، جامعة الملك سعود، السعودية.
11- القيسي، محمد بن علي بن أحمد (2011): ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن.
12- مايرويس، كاتي، وريد جين، وبلجريست، بربراماك (2006): المدرسة الذكية، ترجمة موسى أبو طه ومحمد أمين عبد الجواد، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة.
13- موسى، سليمان ذياب (2006): مبررات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم بالأردن وأهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبراء التربويين، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.
14- الهاشمي، عبد الرحمن عبد، والعزاوي، فائزة محمد فخر (2009): الاقتصاد المعرفي وتكوين المعلم، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة.

ثانياً: المراجع الأجنبية :

Sources:

-1Adam, Mam El-Din Brier (2006): Educational Planning for Implementing the Human Stick, University Book House, Al Ain, UAE.

-2Girgis, Ashraf Anwar (2007): Community participation and community awareness, available on the Association on 12/20/2011, http://www.dahcha.com

-3Jamil, Muhammad Jihad, Al-Ramiti, Fawaz Fathallah (2006): School of the Future, Collection of Contemporary Visions, Ideas and Studies, University House, Al Ain, UAE.

-4Al-Juhani, Muhammad Faleh (2011): School principals with powers, advantages, requirements and pitfalls, Al-Ma'rifah Magazine, Issue (192), at the following link: WWW.almarefh.org.

-5Al-Zamil, Muhammad Abdullah (2008): A proposed vision for confronting some problems of the primary and middle stages in the Kingdom of Saudi Arabia in light of the basic education formula (future study), doctoral thesis, College of Education, King Saud University, Saudi Arabia.

-6Sharabi, Hisham (1993): Patriarchy and the Problem of Underdevelopment in Arab Society, second edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon.

-7Al-Tahan, Jassim Muhammad Ali (2014): E-learning, Modern Horizons for Developing Economic Performance, University Book House, Al Ain, United Arab Emirates.

-8Fares, Naglaa Muhammad (2000): Forms of e-learning and different modes of interaction, Faculty of Specific Education, South Valley University, Egypt.

-9 Al-Qadi, Najah (2008): Dimensions of administrative empowerment among educational leaders in public universities in the northern region and its relationship to administrative training, doctoral thesis, College of Education, Yarmouk University, Jordan.

-10Al-Qarni, Ali Saeed Abdullah (2009): Self-education and its relationship to educational technology, College of Education, King Saud University, Saudi Arabia.

-11Al-Qaisi, Muhammad bin Ali bin Ahmed (2011): Features of the knowledge economy included in the content of Sharia science courses, Master's thesis, Mu'ana University, Jordan.

-13 Meyerweis, Katie, Reed Jane, and Belgraist, Barbara Mac (2006): The Smart School, translated by Musa Abu Taha and Muhammad Amin Abdel Jawad, University Book House, Al Ain, United Arab Emirates.

-13Musa, Suleiman Dhiyab (2006): Justifications for the shift towards a knowledge economy in education in Jordan, its goals and problems from the point of view of educational experts, doctoral thesis, College of Graduate Studies, University of Jordan, Jordan.
-14Al-Hashemi, Abdul Rahman Abdul, and Al-Azzawi, Faiza Muhammad Fakhr (2009): Knowledge Economy and Teacher Training, University Book House, Al Ain, United Arab Emirates.
15 -Halsey, A. H. and others, (1997). Education Gulture Economy, Society, D Oxford: Oxford University press.
16 -Martin, Ben R. and Etzkowitz, Henry, (2000). the origin and Evaluation of the University Species Sevies work shop. Held at Gotebory University.
-17 Winger, E. (1998). Communities if practice: Learning, Meaning and Identity, Cambridge: Cambridge University press.

Requirements for educational transformation to teach art education courses in light of the knowledge economy

Mohsen Salem Mohammed
Mustansiriyah University- College of Basic Education
Prof. Dr .Sanaa Abdul jalil Alsharif
Faculty of Specific Education - Alexandria University
Assistant Professor Dr.
Helmi Muhammad Al-Fil
Faculty of Specific Education – Alexandria University

Abstract:
The current research aims to:
Disclosure of the requirements of the educational transformation of teaching art education courses towards the knowledge economy, at the College of Basic Education - Al-Mustansiriya University, for the academic year 2020-2021, and the researcher adopted the descriptive approach in building a standards form that includes the requirements of educational transformation in the light of the knowledge economy, which can be employed for the purpose of teaching art education courses, and for this purpose, the researcher followed the following steps in preparing them:
.1Access to educational literature and its relationship to the knowledge economy.
.2The researcher relied on the division of domains.